

الخطاب النثري عند ابن عبد الغفور الكلاعي الأندلسي في كتابه "إحكام صناعة الكلام"

مفهوم الخطاب النثري عند الكلاعي :

لقد استقر مصطلح "النثر" على الفن القولي غير المنظوم، وقد استعمله النقاد والأدباء بهذا المفهوم، فهو يعني عندهم الكلام الفني غير المنظوم الذي يقابل الكلام المنظوم أي الشعر، حيث أطلق ابن طيفور (ت 280 هـ) على أحد كتبه عنوان (المنظوم والمنثور)، ويقول ابن خلدون (ت 808 هـ) كذلك: "اعلم أن لسان العرب، وكلامهم على فنين في الشعر المنظوم، وهو الكلام الموزون المقفى، ومعناه أن تكون أوزانه كلها على روي واحد وهو القافية، وفي النثر وهو الكلام غير الموزون"⁽¹⁾، وجاء في كتاب البرهان: "واعلم أن سائر العبارة في كلام العرب إما أن يكون منظوماً أو منثوراً، والمنظوم هو الشعر، والمنثور هو الكلام"⁽²⁾.

مع نهاية مقولة ابن وهب (ت 272 هـ) تجدر الإشارة إلى تأرجح في استخدام المصطلح في أكثر من مدلول، وهذا ما نستشفه من تتبع مدلول كلمة "نثر" ومرادفاتها في مورثنا النقدي؛ فالنثر يسمى "كلاماً" وقد جعل بشر بن المعتمر في صحيفته البلاغية التي رواها الجاحظ من النثر "صناعة الكلام"، كما أشار إلى ذلك الجاحظ في معرض حديثه عن حتمية بقاء الخيوط الفاصلة بين المنظوم والمنثور، فقد أصر الجاحظ على عدم قبول استعمال ألفاظ المتكلمين (علم الكلام = النثر) في الشعر إلا إذا وردت على وجه التطرف والتملح⁽³⁾. لتظل القصيدة إبداعاً شعرياً له قسامته وملامحه الخاصة، وتظل للخطبة خطاب نثري مقوماتها وسماتها.

كما تحدث ابن المعتز (ت 296 هـ) عن بعض المحسنات البديعية "في الكلام والشعر"⁽⁴⁾، وهو يستعمل مصطلح "الكلام البديع" في مقابل "الشعر البديع"، ويجعل الأمدي أيضاً الكلام مقابلاً للشعر فيقول: "... ومثل هذا في الشعر والكلام كثير مستعمل"⁽⁵⁾.

غير أننا بالمقابل نجد النقاد يدرجون النثر تحت قسمة عامة هي الكلام الذي يشمل: النثر والشعر، فقد جاء في كتاب الوساطة للجرجاني (ت 366 هـ) قوله: "كذلك الكلام: منظومه ومنثوره"⁽⁶⁾، وقال مسكويه أيضاً: "إن النظم والنثر نوعان قسيما تحت الكلام، والكلام جنس لهما"⁽⁷⁾، وقد قسم أبو إسحاق الصابي الكلام إلى قسمين الشعر والنثر، كما أطلق على النثر (الترسل) في قوله: "إن طريق الإحسان في منثور الكلام يخالف طريق الإحسان في منظومه، لأن الترسل هو ما وضع معناه، وأعطاك سماعه أول وهلة ما تضمنته ألفاظه، وأفخر الشعر ما غمض فلم يعطك غرضه إلا بعد ملاحظة منه"⁽⁸⁾.

والتوحيدي يورد مصطلح الكلام كلفظ جامع للنظم والنثر في قوله: "وأحسن الكلام ما رق لفظه ولطف معناه، وتلألأ رونقه، وقامت صورته بين نظم كأنه نثر، ونثر كأنه نظم"⁽⁹⁾. وفي جملة هذه المقولات ما يدل على أن الكلام أشمل من النثر إذ ينقسم الكلام الأدبي إلى قسمين: النثر والشعر.

كما تم إلحاق مفهوم النثر بالكتابة، وصار كثير من النقاد العرب القدامى إذا استعملوا مصطلح "الكتابة" فإنما يعنون بها "النثر" فقد وسم أبو هلال العسكري (ت 395 هـ) كتابه بالصناعتين: الكتابة والشعر، كما نجد ناقدنا أبا القاسم محمد ابن عبد الغفور الكلاعي (ت حوالي 543 هـ) يقول: "فإن البلاغة تنقسم قسمين منظوماً ومنثوراً... واقتصرت من قسمي البلاغة على قسم الكتابة لأنها أنجح عاملاً..."⁽¹⁰⁾، ويقول الكلاعي في موضع آخر: "لكن النثر أسلم جانباً، وأكرم حاملاً طالباً"⁽¹¹⁾. فارتباط النثر بالكتابة في ظل التحول الجذري في معنى الإبداع الذي انتقل من الشفاهية إلى الكتابية، حيث أصبحت الكتابة (القلم)

هي الذاكرة الجديدة التي فتحت عهدا جديدا يمكن أن نصطلح عليه "ثقافة المكتوب"⁽¹²⁾، وهي التي دفعت ابن عبد الغفور الكلاعي أن يسمي النثر بالكتابة -كغيره من النقاد السابقين-، فقد نص النقاد على أن الخطابة جنس داخل في الكتابة الفنية، لأن الخطبة تلقي شفاهها ثم تكتب، وقد تكتب وتلقي، وفي ذلك يقول العسكري: "ولا فرق بينهما -الخطبة والرسالة- إلا أن الخطبة يشافه بها، والرسالة يكتب بها، والرسالة تجعل خطبة، والخطبة تجعل رسالة"⁽¹³⁾، بل وقد نص على ذلك صراحة فيها بعد فـ "الخطب جزء من أجزاء الكتابة ونوع من أنواعها"⁽¹⁴⁾، حتى أن الناقد الكلاعي في القرن السادس استعمل لفظ الخطابة مردفاً بالكتابة في مواضيع كثيرة من مصنفه "إحكام صناعة الكلام"، فهو يقول: "فالواجب على من أتاه الله هذه الفضيلة وبوأه الدرجة الرفيعة، وعلمه فصول الخطابة، وفقهه في ضروب الكتابة أن..."⁽¹⁵⁾، كما قال: "فالواجب أيضا ألا يجروا مجرى المسلمين في المكاتبات ولا يسلك بهم مسلكهم في المخاطبات"⁽¹⁶⁾، وغيرها من المواضع.

إلا أننا نلمس بين طيات إحكام صناعة الكلام مزاجية في استعمال لفظ الكتابة، ولفظ الكلام للدلالة على مصطلح واحد هو النثر، فهو يطلق على الأجناس النثرية لفظ ضروب الكلام فيقول: "وجعلت أبحث عن ضروب الكلام فوجدتها على فصول وأقسام: الترسل، ومنها التوقيع، ومنها الخطبة، ومنها الحكم..."⁽¹⁷⁾.

وقد يكون عدم الاستقرار على مصطلح ميزة عند الكلاعي، حتى أن كتابة عنوانه بـ "إحكام صناعة الكلام"، فالعنوان كالألقية ذات السهم الموضوعة في أول الطريق لترشد السائرين حتى يصلوا إلى هدفهم، فكذلك العنوان يدل القارئ على فكرة صحيحة عما هو مقبل عليه...، ومع ذلك فإن مصنفه خاص بقسم واحد من قسمي البلاغة وهو النثر؛ فقد خصصه للمنتور لأنه الأصل الذي أمن العلماء لامتزاجه بطبائهم ذهاب اسمه فأغفلوه ولم يحكموا قوانينه وأفانيته. فالكلاعي يستعمل النثر مرادفاً للكلام أحيانا وللكتابة أحيانا أخرى مع إدراكه أن النثر قسيم الشعر، والخطابة والكتابة من ضروب النثر ولقد ورد إقراره بهذا حرفيا في قوله: النثر أسلم جانبا وأكرم حاملا وطالبا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا⁽¹⁸⁾، ولم يقل كتابة ولا خطابة.

إذن فضالة حظ الخطاب النثري من الاهتمام في تراثنا النقدي القديم مقارنة بحظ الخطاب الشعري الذي مثل ديوان العرب الأول، والثقافة السائدة آنذاك، وإحساسا للنقاد القدامى المتأخرين بالغبن الذي لحق النثر العربي القديم وفنونه على أيدي من سبقهم من النقاد هو الذي دفعهم إلى محاولة استدراك ما فات الخطاب النثري، وذلك بتخصيص مؤلفات مستقلة لدراسة النثر ونقده، والتنظير له، ولعل أبرز هؤلاء النقاد هو أبو القاسم محمد ابن عبد الغفور الكلاعي الأشبيلي الأندلسي في القرن السادس الهجري في كتابة الموسوم بـ "إحكام صناعة الكلام"، والذي يعد فريدا من نوعه في تاريخ نقدنا العربي القديم بشكل عام، وفي نقد الخطاب النثري بشكل خاص⁽¹⁹⁾، وقد أشار الكلاعي إلى أهم الأسباب التي يرى أنها كانت مسؤولة عن هذا الإهمال، والتي دعتة إلى أن يخصص كتابه هذا لدراسة الخطاب النثري دون الشعري يقول: "وإنما خصصت المنتور لأنه الأصل الذي أمن العلماء -لامتزاجه بطبائهم- ذهاب اسمه فأغفلوه، وضمن الفصحاء، -لغلبته على أذهانهم- بقاء اسمه فأهملوه، ولم يحكموا قوانينه ولا حصروا أفانيته... فلو نسأ الله في أجلهم إلى أن يسمعوا قول شاعر هذا الزمان:

بأحوج للبيان من البيان

فما شيء -وقد بالغت فيه-

لأجروا النثر مجراه، وحفظوا منه ما حفظناه، ولكن أبى الله إلا أن يكون لكل زمان رجالا وفي كل أوان للعقل مجال⁽²⁰⁾. وكان الكلاعي يقدم سببين:

أولهما: أن النقاد القدامى اعتبروا النثر وفنونه من مسلمات وبديهيات الثقافة الأدبية في ذلك العصر؛ أي أنه أوضح من أن يكتب حوله.

وثانيهما: أنه كان طبيعيا أن تتأخر الحركة التنظيرية للنثر إلى القرن الخامس الهجري وما بعده لأنه؛ أي النثر المكتوب لم يزدهر إلا في مراحل متأخرة، وليس كالشعر الذي نضج واكتمل منذ العصر الجاهلي، فليس من العدل في نظر الكلاعي ولا في طبيعة التدرج في الدراسات الأدبية والنقدية مطالبة القدامى بقول كل شيء، وبنفس الدرجة التي درس بها الشعر⁽²¹⁾.

إذن فإن كان اهتمام النقاد العرب القدامى بالخطاب النثري أقل من اهتمامهم بالخطاب الشعري الذي استحوذ على جل جهودهم، فإن هذا لا يمكن أن يكون سببا لإنكار هذا الاهتمام أو تجاهله كما قال بعض النقاد والدارسين المحدثين^(*) بالتنبيه إلى أن النقد العربي القديم ينصب على الخطاب الشعري دون النثري، وهو زعم لا يثبت أمام الحقيقة، سواء في مستواها التاريخي أم العقلي والمنطقي.

فالواقع التاريخي يفند هذا الزعم، ويقطع الشك باليقين، فقد كان للعرب آراء في نقد الخطاب النثري بدأت أولية ارتجالية منذ العصر الجاهلي ثم تطور هذا النقد، وتبلور إلى مؤلفات نقدية في عصر التدوين.

كما أن العقل يرفض ويأبى انفصال العمل النقدي عن العمل الإبداعي، فحيثما كانت حياة أدبية وفكرية تنمو ولو بصورة جنينية في رحم الكيان الإنساني، كانت هناك جهود نقدية حثيثة تسير في ظله، وترصد خطاه واتجاهاته من أجل تنمية هذه الحياة الأدبية وتطويرها، إذ لا يمكن أن نقف على عمل فني راق، ما لم يكن وراءه رجلا: الأديب والناقد.

ولذلك كان من الطبيعي أن يمر نقد الخطاب النثري بالمراحل نفسها التي مر بها الخطاب النثري في تطوره من الشفاهية إلى الكتابية كنتيجة للتلازم بين الأدب ونقده. ليصل في عصر التدوين إلى تأليف المؤلفات النقدية التي جعلت للخطاب النثري كيانا واضحا، فالتدوين يختلق مجالا للنقد ولكنه لا يستطيع أن يخلق وحده نقدا منظما كما قال إحسان عباس بل لا بد من الإحساس بالتغير والتطور الذي يلفت الذهن – ملكة النقد- إلى حدوث "مفارقة"، وهذا ما حدث بالفعل حين زاحم الخطاب النثري الشعر، وغدا ديوان العرب أيضا، فقد أحس النقاد آنذاك ببعض المفارقة والتغيير في طبيعة الفن السائد، واتجاه الثقافة العربية نحو الاحتفاء بالقلم، وإعطائه مكانا مرموقا؛ "فظهر النثر الفني غير طبيعة الخطاب النقدي القديم من خطاب اقتصر على الشعر (صحيح/ منتحل، طبقات الشعراء، موازنات...) إلى خطاب نقدي يرى في النثر منافسا للشعر"⁽²²⁾. وما هذا إلا استجابة للحياة الجديدة في ظل ثقافة متحولة تراهن على المكتوب باعتباره فعلا تدوينيا يخترق الزمان والمكان ويتجاوزهما فـ "اللسان مقصور على القريب الحاضر، والقلم مطلق في الشاهد والغائب، وهو للغابر الحائن مثله للقائم الراهن، والكتاب يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان واللسان لا يعدو سامعه، ولا يتجاوزه إلى غيره"⁽²³⁾، وهذا ما أدركه النقاد المتأخرون حيث غدا النثر – عندهم- ديوان العرب، وخير دليل ما ألف من مصنفات وكتب متخصصة متعلقة بنقد النثر^(**)، فكيف لا ندركه نحن في هذا العصر وندفع مقولة (الشعر ديوان العرب) التي ملكت الأفئدة والألباب على عموميتها لأنها وإن كانت "تنطبق على العصر الجاهلي، وحقبة من العصر الإسلامي لطبيعة ثقافتها الشفاهية المناسبة للبداوة، فإنها لا تنطبق على ما تلاهما من عصور الأدب العربي التي غدا فيها النثر

ديوان العرب بعدما أطاح بالشعر من مكانته التي تربع عليها لسنين طوال، على اعتبار أن النثر بطبيعة أجناسه الكتابية يعد الوجه الأنسب للحضارة والتي بدأت تلقي بظلالها على المجتمع العربي منذ أواخر العصر الأموي⁽²⁴⁾، فالنثر قسيم الشعر في تكوين البلاغة كما قال ناقدنا ابن عبد الغفور الكلاعي في تصوره للخطاب النثري ، فما مفهوم الخطاب النثري في التصور النقدي لهذا الناقد الأندلسي ؟ ، و ما أسس ترجيحه لهذا الخطاب على الخطاب الشعري؟

إذا حاولنا الوقوف عند ماهية الخطاب النثري وتعريفه الاصطلاحي لا نكاد نجد تعريفا صحيحا للخطاب النثري (النثر الفني) في الموروث النقدي، قد استوفى ما يشترط في كل تعريف صالح من دقة وإحاطة واستقصاء⁽²⁵⁾، وهذا ما وصل إليه الكثير من الباحثين المحدثين في حديثهم عن مجمل الموقف النقدي حول مسألة التفريق والتقريب بين: المنظوم والمنثور ، فلقد كان النقاد القدامى "كلما وقفوا عند ضرورة تقتضي تعيين ماهية النثر، ومهمته وأدواته استدعوا الشكل غير النثري وكان الشعر في مقدمة هذا الشكل"⁽²⁶⁾.

وهذا ما سنوضحه مع ابن عبد الغفور الكلاعي من خلال استقراء النصوص النقدية التي طرح من خلالها القسم الثاني من البلاغة على حد تعبيره.

نجد تفريق ابن عبد الغفور بين الخطابين النثري والشعري ينطوي أيضا على تعريف للخطاب النثري، حيث يقول: "ورأيي أن القريض قد تزين من الوزن والقافية بحلة سابعة صافية..."⁽²⁷⁾، كما يقول أيضا في موضع آخر: "فرأى العلماء -خوفا أن تحيف الأزمان ما اختص به من القوافي والأوزان- أن يَعدّوا سواكنه وحركاته، ويحكموا قوانينه وصفاته ويلقبوا ذلك ألقابا ويوبوه أبوابا"⁽²⁸⁾.

نلاحظ أن كلام ابن عبد الغفور الكلاعي يوحي بأنه يجعل من الوزن والقافية الذي هو في رأيه ميزة الشعر أساس التفريق بين الخطاب الشعري والنثري - كفارق تقليدي عند النقاد -، إذ أنهما عنصران خاصان بالشعر دون النثر، وكأنه يقف على تعريف قدامة ابن جعفر بأنه كلام موزون مقفى يدل على معنى، ولكن سرعان ما نستنتج أنه يفرق بين الخطابين الشعري والنثري بأمور ومقاييس فنية متعددة كأساليب البيان والفصاحة، والعروض والموسيقى، وبمقاييس أخلاقية تتعلق بالوظيفة النفعية للشعرية، مميزا الشعر عن النثر بأنه صار "أبداع مطالع، وأصنع مقاطع، وأبهر مياسم، وأنور مباسم، وأبرد أصلا، وأشرد مثلا، وأهز لعطف الكريم، وأفل لغرب اللئيم"⁽²⁹⁾، وهو يتقاطع في هذه المقولة -وإن لم يكن تناسا حرفيا- مع الحاتمي (ت 388 هـ) الذي يتوهم قارئه أن الرجل يوحد بين الخطابين الشعري والنثري متابعا في ذلك ابن طباطبا العلوي في تشبيه القصيدة بالرسالة⁽³⁰⁾، ولكنه سرعان ما يدرك أنه يقصد بذلك أنهما يتشابهان في وحدة البناء فقط عندما يقرأ هذه المقولة النقدية التي بين أيدينا ، والتي تتشابه إلى حد كبير مع ما قاله الكلاعي في القرن السادس. يقول الحاتمي بأن الشعر "أبداع مطالع، وأنصع مقاطع، وأطول عنانا، وأفصح لسانا، وأنور أنجما، وأنفذ أسهما وأشرد مثالا...، وأرشق في الأسماع، وأعلق بالطباع، وأبقى مياسم، وأخلد عمرا، وأجمع لأفانين البديع... وأهز لعطف الكريم، وأجمع لشتات محاسنه، كما أنه أفل لغرب اللئيم، وأبدى بصفحة مطاعنه"⁽³¹⁾، فالحاتمي يفرق بين الخطابين بأمور كثيرة هي الوزن والقافية، والبيان والبديع والوظيفة... مفضلا بها الشعر على النثر.

وهكذا نستنتج أن الكلاعي لم يرجع الفرق بين النثر والشعر إلى الناحية الشكلية من وزن وقافية فقط، بل إلى البنية الداخلية والوظيفة الاجتماعية أيضا، خاصة وأن ناقدنا ابن عبد الغفور قد فصل ضمنيا بين الشعر والكتابة كجنس نثري لصعوبة اجتماعها في شخص واحد مستندا في ذلك لسهل ابن هارون -بدون

أن يذكر اسمه على أساس أن هذا القول مثل- قائلا: "أن الكتابة والشعر شيان متنافران، لتنافر طبائع أهلها. ومن أمثالهم: "اثان قلما يجتمعان: اللسان البليغ والشعر الجيد"⁽³²⁾، بدليل أنك "تجد الكتاب والبلغاء أكثر أخبارا من الشعراء؛ أمرا شائعا فيهم، ومعهودا منهم"⁽³³⁾، فالكلاعي فرق بين بلاغة الشعر وبلاغة النثر مفضلا الكتابة والقلم، وقد رأى مصطفى الجوزو أن "الكلاعي في هذا قريب من المروزي، إلا أنه يرد الخلاف إلى طبيعة الفنان: شاعرا أو ناثرا. في حين يرده المروزي إلى الفن في مبناه"⁽³⁴⁾، ولكن ناقدنا الكلاعي في الحقيقة لم يكتف في تفريقه بين الخطابين برد الخلاف إلى طبيعة الفن فقط، بل إلى جوانب تتعلق بالبنية الداخلية والوظيفة الاجتماعية أيضا، وهذا ما رأيناه سابقا.

حتى أن ظاهر كلام ابن عبد الغفور الكلاعي يوحي بأنه يفرق بين الخطابين النثري والشعري، إلا أنه يخلص إلى التداخل الموجود بين الخطابين عندما يجعل النثر أصلا والشعر فرعاً تولد منه، في قوله: "وإنما خصصت المنثور لأنه الأصل...، أما النظم ففرع تولد منه، ونور تطلع عنه"⁽³⁵⁾، فالفرع وإن ابتعد بوزنه يبقى يقارب الأصل، ويبقى الخطاب النثري والشعري قسيمان تحت راية الخطاب الأدبي - على الرغم من نزعة الاعتداد بالنثر البارزة في المقولة السابقة-. كما أن الناقد الكلاعي أوحى بأن المنظوم مادة للمنثور ودعى إلى حل المنظوم ونثر الموزون وجعلها طريقة أنيقة للكتابة في قوله: "ومن الكتاب من يحلّ رسائله بحل المنظوم ويرصع كلامه بنثر الموزون ، وهي طريقة للكتابة أنيقة:

ألا ان حل الشعر زينة كاتب ولكن منهم من يحل فيعقد"⁽³⁶⁾
فقد ذهب الكلاعي مذهب العسكري -الذي لحق فيه التوحيدي(*)-، في القول بحل المنظوم، ونظم المنثور مما يجعل ناقدنا من الموحيدين بين الشعر و النثر، حيث نجد أبو هلال العسكري يتحدث عن ما يسميه "حل المنظوم ونظم المحلول" ذاهبا إلى أن ذلك أشمل من إبداع نص شعري أو نثري من غير مثال يتحذى معلا ذلك بأن المعاني تكون حينئذ حاضرة في الذهن لا ينقصها سوى فكر يُحْضِرُهَا أي الصياغة الفنية⁽³⁷⁾. وقد أورد الكلاعي مثل هذا الرأي ثم أتبعه بمثال عن حل الشعر في رسالة لأبي المغيرة قائلا: "ونظير ذلك قول أبي المغيرة ابن حزم: لكنه أمير من وراء سجع. يسعى بلا رجل ويصول بلا كف. وإنما حل عقد نظم أبي الطيب حيث يقول:

وما الموت إلا سارق دقَّ شخصه يصول بلا كف أو يسعى بلا رجل"⁽³⁸⁾
فالكاتب يقرعون هذا الباب في رسائلهم، لذا أصر ابن عبد الغفور على حتمية وضرورة حفظ النثر للقرآن الكريم والأخبار النبوية والأشعار...، لأن هذه الطريقة الأنيقة في الكتابة على حد قوله، لا تحقق إلا بحفظ دواوين فحول الشعراء والاقْتِباس منها جميعا، بحل أبياتها واقتباس المعاني معانيها عن طريق التضمين كما فعل أبو المغيرة سابقا .

ولا يكتفي الناقد الكلاعي بالدعوة إلى حل الشعر وتضمينه الخطاب أو النص النثري، بل يلجأ إلى دعوة عامة للاستشهاد بالشعري ومزاوجته مع الخطاب النثري، فهو يتحدث عن الجمع بين الشعر والنثر وترصيع النثر وتوشيعه بالشعر في كل موضع من ضروب الترسيل، فيقول عن المفصل لأنه "فصل فيه المنظوم بالمنثور فجاء كالوشاح المفصل"⁽³⁹⁾، و عن المرصع: "وسمينا هذا النوع المرصع لأنه رصع بالأخبار والأمثال والأشعار... وحل أبيات القريض"⁽⁴⁰⁾، حتى أنه يجيز استفتاح الرسائل بالمنظوم أيضا.

وقد أجمل هذه الآراء عندما أشار الكلاعي في فصل المورى إلى أن تقليص المسافة بين الفنين الشعري والنثري والتداخل بينهما هو الذي يحقق قيمة وغاية الخطاب الأدبي، فليس نوع الخطاب هو من يحدد أدبيته بل الخطاب في حد ذاته بمقوماته الفنية ، و بنائه الداخلي بغض النظر عن نوعه و جنسه .فهذه

الخاصية الأدبية التي تجعل باطن الكلام على غير ظاهره تكون "في المنظوم والمنثور.... وصفته أن تعتمد إلى بيت من الشعر، أو فصل من النثر، تريد أن تنتثر به إلى بعض الخلان ، أو تمتحن به ذهن أحد الإخوان، فتسمي كل حرف من ذلك باسم من أسماء الطيور، أو النبات، أو غير ذلك، فإذا تكرر في كل حرف كررت الاسم الذي وسمته به...، واعلم أن فك المنظوم أبين من فك المنثور من قبل الوزن فإذا عُمي لك بيت فتطلب وزنه ، واستدل على ذلك بكثرة الحروف وقتلتها..." (41)

فحسب تصور الكلاعي لا فرق بين الخطابين في حسن المورى وجماليتة الأدبية بل هو في الشعر أيسر، فهما متساويان جماليا، وما جاز من مورى في النثر جاز في الشعر، و هو يتقاطع في هذه النقطة مع الناقد ابن وهب الذي قال: " إنما الشعر كلام موزون ، فما جاز في الكلام (النثر) جاز فيه ، و ما لم يجز في ذلك لم يجز فيه" (42).

ويبدو أن المقاربة أو المساواة بين الشعر والنثر عند النقاد القدماء قائمة على تصور خاص يقول بتداخل الشعر والنثر في المقومات والخصائص الفنية المشتركة –المورى مثلا- ، ويذهب إلى أن الأدبية أو ما يمكن تسميته بالمستوى الفني الجمالي يحقق للنص الأدبي وجودا إبداعيا طالما توافر فيه سواء أكان شعرا أم نثرا.

ولعل ما انتهى إليه النقاد العرب القدامى هو نفسه من انتهى إليه الكلاعي في القرن السادس حول مفهوم الخطاب النثري الذي ينطوي تحت مفارقتهم ومقاربتهم للخطاب الشعري ، ولكن الكلاعي وإن أدرك أن هناك فروقا بين الخطابين إلا أنه حاول المقاربة بينهما عن طريق تقليص المساحة الفارقة بينهما بعدهما شق للأدبية "فالبلاغة تنقسم قسمين: منظوما ومنثورا" (43)، وكل منهما يكمل الآخر فلا يقفان على طرفي النقيض...، ، وإن كان النقاد كما قال مصطفى الجوزو: "الذين قربوا بين النثر والشعر انقسموا فريقين، فريق يرى أن أصل الكلام نثر –وهذا لا يهمننا- ، و فريق رأى و أوحى أن المنظوم مادة المنثور وأصل، فإذا أريد تجميل المنظور اقتبس الكاتب من المنظوم شيئا بعد نثره..." (44)، فأول هؤلاء في تصوري هو ابن عبد الغفور الكلاعي.

إن فالكلاعي في مقاربتة في مفهوم الخطاب النثري لمس جمال الصياغة في هذه الطريقة الأنيفة من الكتابة، وهذا إرهاب بإحساس النقاد القدامى بالمقومات الفنية التي تجعل من الخطاب النثري أدبا، والاعتناء بالأسلوب في الكتابة النثرية الإبداعية .

الترجيح والمفاضلة بين الخطاب النثري والشعري :

إن قضية المفاضلة بين الشعر والنثر كشقين يجمع بينهما مصطلح الأدب قضية تناولها النقاد قبل عصر ابن عبد الغفور الكلاعي، فقد أثبتت لدى النقاد والأدباء والبلاغيين القدماء، و كثر القول فيها، حتى أن الكلاعي أشار إلى هذه الظاهرة بقوله: "إن الترجيح بين المنثور والمنظوم يمُ قد خاض فيه الخائضون وميدان قد ركض فيه الراكضون" (45)، فالمفاضلة بين الخطاب النثري والشعري قضية أفرزتها مستجدات ثقافية شهدتها العصر العباسي، إذ ولد فن جديد هو الكتابة ، و نافس النثر الشعر، وزاحم الكاتب الشاعر بعد أن أخذ الخطاب النثري حظه ومكانته من الدولة والمجتمع ، فهذه المفاضلة هي "محاولة لتفسير ما كان سائدا في المجتمع من رفعة الكاتب وانخفاض شأن الشاعر" (46)، ومن هنا انقسم النقاد حول الخطاب الأدبي إلى فريقين: الأول يفضل النثر والثاني يفضل الشعر، ويقدم كل فريق حججه وبراهينه لإثبات تفضيله و ترجيه لأحد الطرفين.

فنجذ من أنصار النثر المفضلون له قبل عصر الكلاعي : الباقلاني، المزوقي ، ابن شهيد الأندلسي (ت 426 هـ) الثعالبي (ت 429 هـ)، إلى جانب أبي حيان التوحيدي الذي تناول هذه القضية في كتابه "الامتاع والمؤانسة" على طريق المحاورة وختم بذكر رأيه التوفيق.

ويلمح زكي مبارك أن تقديم هؤلاء الخصوم للخطاب النثري على الشعري أم العكس "كان أثرا لغرض شخصي"⁽⁴⁷⁾، و يتضح لناصحة ذلك من إلقاء نظرة على مذهب أنصار كل من النثر والشعر، إذ نجد الكتاب أو من غلبت عليهم الكتابة يقفون إلى صف النثر⁽⁴⁸⁾، ونجد الشعراء أو من غلب عليهم الشعر، أو كانت لهم اسهامات شعرية...، يقفون في صف الشعر⁽⁴⁹⁾.

من الطبيعي أن ينحاز ابن عبد الغفور الكلاعي إلى جانب الخطاب النثري، فالنثر أسلم جانبا، وأكرم حاملا وطالبا في رأيه، وقد وقف أبو القاسم موقفا دينيا من مسألة الشعر، وفصل في الأسباب التي تدعوه إلى تفضيل النثر على الشعر نوردها مرتبة كما جاءت عند الناقد:

1. السبب الأول: أورد الكلاعي في البداية الحديث الشريف: "لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خيرا له أن يمتلئ شعرا"، وعلق بقوله: "ولم يقل كتابة ولا خطابة، لأن الشعر داع لسوء الأدب"⁽⁵⁰⁾، وفساد الأخلاق لأنه يحمل الشاعر على الغلو في الدين ويحملها على الكذب. ولقد شغلت قضية "الصدق والكذب" جانبا غير قليل من اهتمام النقاد العرب -بصفة عامة وليس الكلاعي فقط- وتباينت مواقف النقاد كثيرا حول هذه القضية، فمنهم من قال إحسان عباس من ربط الشعر الحق بالصدق، و نفى عنه الكذب، ومنهم من جعل الكذب سببا لرفض الشعر، ومنهم من وقف حائرا إزاءها لا يدري ماذا يقول، ومنهم من اشتق لنفسه طريقا وسطا.

فقضية الصدق والكذب صورة للاضطراب واللبس حول مقولتي: "أحسن الشعر صدقه"، "وأعذب شعر أكذبه"، إذ الشعر في تصور الكلاعي يبعد صاحبه عن حدود الأخلاق والمواضعات الاجتماعية السائدة، فالشاعر يطلب على الكذب مثوبة ، و كما قال الأصمعي: "الشعر نكد بابه الشر، فإذا أدخل في الخير ضعف، هذا حسان بن ثابت فحل من فحول الجاهلية، فلما جاء الإسلام سقط شعره"⁽⁵¹⁾ كما يروى من باب تأكيد معاييب الشعر عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- لما كتب عبد الله ابن أبي ربيعة له قائلا: "إني قد اشتريت لك غلاما شاعرا؛ فكتب إليه عثمان رضي الله عنه: لا حاجة لي به. أرده ، فإنما حفظ أهل العبد الشاعر منه إذ شبع أن ينسب بنسائهم، وإن جاع أن يهجوهم"⁽⁵²⁾.

2. والسبب الثاني: في تفضيل ابن عبد الغفور للنثر عن الشعر أنه قلما يجيده إلا مكتسب به، فالشعر إذا جعل مكتسبا لم يترك للشاعر حسبا كما قال المعري في خطبة الفصيح⁽⁵³⁾، واستدل كذلك بقول لم ينسبه إلى صاحب معين قائلا: "والدليل على ذلك قولهم: اللهم تفق اللهم، وقولهما بيع الشعر بالسعر، وقولهم لسان الشاعر أرض لا تخرج الزهر حتى ينسكب المطر، وقال أبو سعيد المخزومي:

| | |
|-----------------------|---|
| الكلب والشاعر في حالة | يا ليت أني لم أكن شاعرا |
| أما تراه باسطا كفه | يستطعم الوارد والصادرا" ⁽⁵⁴⁾ |

فمن معاييب الشعر أن استعمل وسيلة للتكسب والارتزاق، وتحقيق المنافع المادية التي عبر عنها الكلاعي بالسعر، واللّهي، و المطر وغيرها...، وهو يتقاطع مع المرزوقي في هذه النقطة⁽⁵⁵⁾.

3. والسبب الثالث في هذا الترجيح أن من معاييب الشعر أن يحمل الشاعر على خطاب الممدوح بالكاف ودعائه باسمه، ونسبه إلى أمه، "وهذا كله من سوء الأدب، أو داع إليه"⁽⁵⁶⁾، فقد اتكأ في تفضيله أيضا على النظرة الأخلاقية للشعر.

4. أما السبب الرابع: هو ما في الشعر من وزن، لأن الوزن داع للترنم والطرب، وبالتالي الغناء، فهو محرم ومكروه عند أكثر الفقهاء وأهل الدين، وقد قال بعضهم: "الغناء رقية الزنا، و قال الكندي: الغناء برسام حاد لأن المرء يسمع فيطرب، ويطرب فيسمح، ويسمح فيعطي، ويعطي فيفتقر، ويفتقر فيغتم، ويغتم فيمرض، ويمرض فيموت"⁽⁵⁷⁾، أما الكتابة أو النثر فبعيدة عن هذا كله، سليمة مما يدعو إلى المهجور، حتى أن طائفة من العلماء نزحوا اسم الله تعالى عن الاستفتاح به، فكتبوا في أول قصائدهم (الله أكبر)، ومن كتبوا رسالة أو خطبة لم يفعلوا ذلك، وكتبوا: بسم الله الرحمان الرحيم، وفي هذا دليل على فضل الكتابة على الشعر عند ابن عبد الغفور الكلاعي⁽⁵⁸⁾. بل في كثرة أخبار الكتاب والبلغاء مقارنة بأخبار الشعراء دليل آخر على فضل الخطاب النثري وترجيحه، وإن كان ناقدنا الكلاعي في هذا الصدد قد عارض بعض النقاد الذين سبقوه كالمرزوقي الذي تساؤل عن قلة المترسلين وكثرة الشعراء المفلقين، حتى أن التوحيدي فسر قلة الكتاب عندما رد على ابن عبيد الكاتب قائلا: "إلا أن المملكة العريضة الواسعة يكتفي فيها بمنشئ واحد"⁽⁵⁹⁾، فندرة الكتاب -كاتب الإنشاء- رفعت من شأن خطابهم النثري ذلك "أن الواحد يفي بأحاد كثيرة، وهؤلاء الأحاد ليس في جميعهم وفاء بهذا الواحد..."⁽⁶⁰⁾، فكيف لابن عبد الغفور الكلاعي أن يصرح بأن ما يدل على صحة ما أورده "أنك تجد الكتاب والبلغاء أكثر أخبارا من الشعراء؛ أمرا شائعا فيهم ومعهودا منهم"⁽⁶¹⁾.

إذن فالناقد ابن عبد الغفور الكلاعي يطلق وجهات نظره وتصوراته النقدية من مركزه ككاتب عاش في جو الكتابة، والكتاب وتأثر بجمالية الخطاب النثري، لذا نجده يدافع مدافعة مشروعة عن حق الخطاب النثري ليكون جنبا إلى جنب مع الخطاب الشعري، بل أن يكون ديوان العرب الأول، بدليل أنه لم ينكر فضائل الشعر، ومكانته عند الرسول -صل الله عليه وسلم- والصحابة -رضي الله عنهم-، ولكن "القوم غير القوم، واليوم غير هذا اليوم"⁽⁶²⁾، فإن كان الأمر كما قال حسان ابن ثابت:

وإن أشعر بيت أنت قائله بيت يقال إذا أشدته: صدقا⁽⁶³⁾

والذي جعل الصدق مقياسا لجودة الشعر وحسنه، لما كان لهذا الترجيح والموازنة حيز في فكر النقاد القدامى، فالكلاعي مدرك في الإدراك فضيلة الشعر، وإن كان من حاملي لواء الخطاب النثري والمفضلون له إذ يقول: "لا تجهلوا فضيلة الشعر فإنه يذكر الناسي، ويحل عزمة الفاتك، ويعطف مودة الكاشح، ويشجع الجبان..."⁽⁶⁴⁾.

وقضية المفاضلات والموازنات لم تشغل حيزا واسعا من كتابه "إحكام صناعة الكلام"، وإن جاءت - حسب تصوري- استجابة ولبسا لنزعة الاعتداد بالنفس، ورد التهم عن التخلف عن فن الكتابة التي قال بها في بداية صفحات مصنفة الإحكام، فكان هذا تماشيا مع القضايا المطروحة في عصره. وملخص مذهبه أنه يرجح النثر عن الشعر لاعتبارات دينية بالدرجة الأولى، وأنه اهتم بالنثر لعدم اهتمام الكتاب والمؤلفين بذلك، والتفاتهم إلى الشعر وفنونه كما قال محقق كتابه محمد رضوان الداية، حتى أننا نلمس في إقرار الكلاعي أنه ذكر من هذين الفنين ما يُعلم به أنه ما ترك الشعر عجزا منه، ولا اتخذ النثر بديلا بئيسا عنه"⁽⁶⁵⁾، إحساسا بأنه ولج باب الترجيح والمفاضلة فقط ليحمل رأيه الخطاب النثري، لأنه مدرك أن الخطاب الأدبي مهما كان جنسه منظوما أو منثورا صناعة لها قواعدها وسماتها الأدبية، فالبلاغة قسمان:

منظوم ومنثور، وإن كان الشعر قد "تزين من الوزن والقافية بحلة صابغة ضافية"⁽⁶⁶⁾، فالنثر تحلى بالشعر وترصع وتوشح....

وإن كانت قضية المفاضلة مثلت المنافسة المشروعة بين الشعراء والكتاب، وساهمت في نضج أدبية الخطابين، إلا أن النقد العربي القديم حل هذه الإشكالية المطروحة بالتوحيد بينهما ومساواتهما جماليا كشقين للأدب؛ لا يقفان على طرفي النقيض بل يكمل أحدهما الآخر، ويقوم كل شق بمهمته في الاتصال (الإبلاغ) والتواصل (الانفعال والتأثير) بالدرجة نفسها من الأهمية. ولكن لكل فن أدبي، بل لكل جنس أدبي جماليته الفنية وبلاغته المميزة، والنقاد العرب القدامى، وإن كانوا -كما قال عثمان موافي- قد "قاسوا جودة الكلام في الشعر والنثر بمقاييس واحدة، فليس معنى هذا إلغاء الفروق الفنية الدقيقة بين هذين الفنين واعتبارها فنا واحدا، ولو كان صحيحا ما دارت الخصومة الأدبية بين النقاد والأدباء حول المفاضلة بين هاذين الفنين"⁽⁶⁷⁾، فالفن السامي قد يكون شعرا، وقد يكون نثرا، ولكل خصائصه النوعية ومقوماته التي تجعله أدبا. وبهذا حل الكلاعي - و النقد العربي القديم بصفة عامة - إشكالية المفاضلة بالتوحيد بين الخطابين النثري والشعري ومساواتهما جماليا لينقلب التنازع و الترحيح بينهما إلى حركة خلاقة تسعى إلى تحقيق فنية الخطاب و جماليته تحت راية الأدب .

الهوامش :

- (1) مقدمة ابن خلدون: لابن خلدون، تحقيق حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، ط 1، 2004 م، ص 724.
- (2) البرهان في وجوه البيان: لابن وهب، تحقيق: حفي محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة ط 1، 1969 ص 127.
- (3) ينظر البيان والتبيين: للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت) ص 141/1.
- (4) كتاب البديع لابن المعتز، شرحه وحققه: عرفان مطوجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط 1، 2001، ص 45، 57.
- (5) الموازنة بين أبي التمام و البحتري: للأمدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط 3، 1959، ص 244.
- (6) الوساطة بين المتنبي وخصومه: للقاضي الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى باب الحلبي و شركائه، القاهرة، ط 4، 1966 ص 412.
- (7) الهوامل والشوامل: للتوحيدي ومسكويه، تحقيق: أحمد أمين و السيد أحمد صقر، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة، القاهرة، 1951، ص 309.
- (8) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر: لابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي و بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)، 07/4.
- (9) الإمتاع والمؤانسة: للتوحيدي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1997، ص 255.
- (10) إحكام صناعة الكلام: أبي القاسم محمد ابن عبد الغفور الكلاعي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، (د.ت) ص 28.
- (11) إحكام صناعة الكلام، ص 36.
- (12) ينظر مديح القلم: جابر عصفور، مجلة العربي، العدد 62، أكتوبر، 2005، ص 169.
- (13) الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق: مقيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1989، ص 154.
- (14) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: للقلقشندي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص 271/1.
- (15) إحكام صناعة الكلام، ص 40.
- (16) إحكام صناعة الكلام، ص 85.
- (17) إحكام صناعة الكلام، ص 95.
- (18) ينظر إحكام صناعة الكلام، ص 36.
- (19) سلطة المعنى (مراجعات نقدية): صالح بن معيض الغامدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 2، 2014، ص 17.
- (20) إحكام صناعة الكلام، ص 31-32.

- (21) ينظر سلطنة المعنى : صالح بن معيض الغامدي ، ص 18.
- (*) ينظر مثلاً – حول مفهوم النثر الفني عند العرب القدامى: البشير المجذوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1982 ، ص: 10-09
- أشتات في اللغة والأدب والنقد: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1992 ، ص 366.
- محاورات مع النثر العربي: مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 218، 1997 ، ص 329.
- (22) شعرية النص النثري (مقاربة نقدية تحليلية لمقامات الحريري): أبلاغ محمد عبد الجليل، شركة المدارس ، الدار البيضاء ، ط 1 ، 2002 ص 26.
- (23) البيان والتبيين: الجاحظ، 80/1.
- (24) المفصلة بين الشعر والنثر: مصطفى البشير قط ، بحث ألقى في المؤتمر الأول لابن رشيق المسيلي، دار الثقافة بالمسيلة ، يومي : 15-16 ديسمبر 2002.
- (25) ينظر حول مفهوم النثر الفني عند العرب القدامى: البشير المجذوب، ص 11-09.
- (26) شعرية النوع الأدبي (في قراءة النقد العربي القديم): رشيد يحيوي، إفريقيا الشرق ، ط 1 ، 1994 ص 09.
- (27) إحكام صنعة الكلام: ص 36.
- (28) إحكام صنعة الكلام، ص 31-32.
- (29) إحكام صنعة الكلام، ص 36-37.
- (30) ينظر نظريات الشعر عند العرب (العصور الجاهلية و الإسلامية): مصطفى الجوزو، دار الطليعة ، ط 1، 1981 ص 216.
- (31) من حلية المحاضرة : للحاتمي، تحقيق، مظهر الحجي، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000 ، ص 104/1.
- (32) إحكام صنعة الكلام، ص 39.
- (33) ينظر إحكام صنعة الكلام، ص 39.
- (34) نظريات الشعر عند العرب (العصور الجاهلية و الإسلامية): مصطفى الجوزو، ص 219.
- (35) إحكام صنعة الكلام ، ص 31.
- (36) إحكام صنعة الكلام، ص 140.
- (**) يقول التوحيدي: "وقد ينثر النظم كما ينتظم النثر، وينحل المعقد كما يعقد المنحل، والمدار على اجتلاب الحلاوة المذوقة بالطبع واجتناب النبوّة المموجة بالسمع"، الامتاع والمؤانسة، ص 65/1.
- (37) ينظر الصناعتين: لأبي هلال العسكري، ص 237.
- (38) إحكام صنعة الكلام، ص 141.
- (39) إحكام صنعة الكلام، ص 144.
- (40) إحكام صنعة الكلام، ص 130.
- (41) إحكام صنعة الكلام، 195-194.
- (42) البرهان في وجوه البيان: لابن وهب، ص 130.
- (43) إحكام صنعة الكلام: ، ص 27.
- (44) نظريات الشعر عند العرب: مصطفى الجوزو، ص 228.
- (45) إحكام صنعة الكلام، ص 36.
- (46) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (نقد الشعر ق 2 إلى ق 8): إحسان عباس، دار الشروق ، عمان ط 1 ، 2006 ص 406.
- (47) النثر الفني في القرن الرابع هجري : زكي مبارك ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، (د. ت) ، ص 24/1
- (48) كالتوحيدي ، و المرزوقي ، و الكلاعي .
- (49) كالعسكري و ابن رشيق – مع استثناء النهشلي فهو كاتب ، و لكنه يفضل الشعر.
- (50) إحكام صنعة الكلام، ص 36.
- (51) إحكام صنعة الكلام، ص 37، وهذا الخبر ورد أيضا في الشعر والشعراء لابن قتيبة، ينظر هامش إحكام صنعة الكلام، نفس الصفحة.
- (52) إحكام صنعة الكلام، ص 37.
- (53) ينظر إحكام صنعة الكلام، ص 38.
- (54) إحكام صنعة الكلام، ص 37-38.
- (55) ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق : أحمد أمين و عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1991 ص 17/1.
- (56) إحكام صنعة الكلام، ص 38.

-
- (57) إحكام صنعة الكلام، ص 38، 39.
- (58) ينظر إحكام صنعة الكلام، ص 39.
- (59) الامتاع والمؤانسة: التوحيدي، ص 74.
- (60) الامتاع والمؤانسة، التوحيدي، ص 78.
- (61) إحكام صنعة الكلام، ص 39.
- (62) إحكام صنعة الكلام، ص 39.
- (63) حسان بن ثابت (ديوان شعر)، ضبط: عبد الرحمان البرقوقي، دار صادر بيروت، ص 169، وذكر في إحكام صنعة الكلام، ص 38.
- (64) إحكام صنعة الكلام، ص 38.
- (65) ينظر إحكام صنعة الكلام، ص 27.
- (66) إحكام صنعة الكلام، ص 36.
- (67) من قضايا الشعر والنثر في النقد العربي القديم: عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ج 1، ص 41-42.

أ/ بن مساهل باية

جامعة محمد بوضياف المسيلة